

## لجنة حدود الجرف القاري



الدورة الأولى

نيويورك، ١٦-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧

### بيان رئيس لجنة حدود الجرف القاري عن التقدم المحرز في أعمال اللجنة

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة حدود الجرف القاري في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات في المجموع.

٢ - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: السيد الكسندر تاغوري مديروس دي البوكيركي، والسيد أوسفالدو بيدرو استيس، والسيد لورنس فولاجيمي أووسيك، والسيد على ابراهيم بلتاجي، والسيد سامويل سونا بيتاح، والسيد هيرالد بريكي، والسيد غالو كاريرا هورتادو، والسيد اندري س. و. شان شيم يوك، والسيد بيتي ف. كروكر، والسيد نويل نيوتون سانت كلايفر فرانسيس، والسيد كازو شيكا هامورو، والسيد كارل ه. ف. هينز، والسيد أ. بكر جعفر، والسيد ملادين جوراسيش، والسيد يوري بوريسوفيتش كازمين، والسيد أيان س. لامونت، والسيد وينزهنج لو، والسيد شيسنغو ليو مدالا، والسيد يونغ هين بارك، والسيد دانييل ريو، والسيد كريشنا - سوامي راماشاندران سرينيفاسان.

٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة: جدول الأعمال المؤقت (CLCS/L.1)؛ ومشروع النظام الداخلي للجنة (SPLOS/CLCS/WP.1)؛ ودراسة أعدتها الأمانة العامة عن مهام اللجنة واحتياجاتها العلمية والتقنية في تقييم طلبات الدول الساحلية (SPLOS/CLCS/INF/1).

٤ - وافتتح الاجتماع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد هانس كوريل، المستشار القانوني للأمم المتحدة.

٥ - واقترح السيد كوريل في بيانه الافتتاحي ان تنظر اللجنة في النظام الداخلي بالصيغة التي أعدتها الأمانة العامة، وإذا وافقت اللجنة على النظام الداخلي بشكل عام، يمكنها اعتماده بصورة مؤقتة. ويسمح ذلك للجنة بزيادة تطوير مواد النظام عن طريق إضافة مواد أخرى ترى أنها ضرورية، قبل اعتمادها رسمياً.

٦ - وأبلغ الاجتماع بأنه يجري وضع ترتيبات لتنظيم احتفال يدلي فيه أعضاء اللجنة بالإعلان الرسمي أثناء احتفال حلف اليمين. وستكون هذه مناسبة هامة وتاريخية يعلن فيها الانتهاء من إقامة الثلاث مؤسسات التي أنشأت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وهي: السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. وأكد المستشار القانوني على أن اللجنة لا تتألف من دول أو ممثلين عن دول، وإنما من أعضاء تم انتخابهم بصفاتهم الشخصية اعترافا بخبرتهم الفنية المتميزة في مجالات علمية محددة.

٧ - وانتخبت اللجنة السيد يوري بوريوسفيتش كازمين (الاتحاد الروسي) رئيسا لها بالتزكية. وفي أعقاب مشاورات أجراها الرئيس، انتخب السيد أوسفالدو بيدرو استيس والسيد لورنس فولاجيمي أوسيك والسيد كريشنا - سوامي راماشاندران سرينيفاسان نوبا للرئيس، وانتخب السيد بيتر كروكر مقررا. وانتخب جميع أعضاء المكتب هؤلاء لفترة سنتين ونصف السنة.

٨ - واعتمدت اللجنة جدول أعمالها المؤقت (CLCS/L.1). وقررت اللجنة أيضا أن تنظر بالتفصيل في مشروع النظام الداخلي الذي أعدته الأمانة العامة (SPLOS/CLCS/WP.1)، ووافقت على ألا تخضع المواد التي تم النظر فيها واعتمدت دون أي تعديل، لقراءة ثانية. أما المواد التي أدخلت عليها تعديلات، فيجب أن تخضع لقراءة ثانية قبل اعتمادها. وفي ضوء هذا القرار، اعتمدت اللجنة المواد ٤، و ٦، و ٧، و ٨، و ١٠، و ١١، و ١٢، و ١٤ إلى ١٧، ومن ٢٤ إلى ٣٠، و ٣٢، و ٣٥، و ٣٧، و ٣٨، و ٣٩، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٦، و ٤٧، و ٤٩، و ٥٢، و ٥٣؛ أما المواد من ١ إلى ٣، و ٥، و ٩، و ١٣، ومن ١٨ إلى ٢٣، و ٣١، و ٣٣، و ٣٤، و ٣٦، و ٤٠، و ٤١، و ٤٤، و ٤٥، و ٤٨، و ٥٠، و ٥١، و ٥٤، و ٥٥، فستخضع لقراءة ثانية في دورة اللجنة القادمة.

٩ - واعتمدت مشاريع المواد المتعلقة بمسألة السرية والتي لم يشملها مشروع النظام الداخلي الأصلي، بالتعديلات التي اقترحها الأعضاء، ثم أدمجت في النظام الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة صياغة بيان منفصل بشأن الموضوع يوقع عليه فيما بعد كل عضو من الأعضاء.

١٠ - وفيما يتعلق بحماية أعضاء اللجنة من أية مسؤولية مالية قد تترتب على إخلالات محتملة بقواعد السرية، أشار الرئيس إلى أنه قد أعرب عن آراء مفادها أنه ينبغي وضع أحكام تمنح أعضاء اللجنة حصانة من الإجراءات القانونية أثناء أدائهم لمهامهم. ويمكن تحقيق ذلك إما عن طريق بروتوكول بشأن الامتيازات والحصانات يعتمده اجتماع الدول الأطراف، أو عن طريق تعهد توقع عليه الدول الساحلية عندما تطلب الحصول على مشورة تقنية وعلمية من اللجنة. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، وقررت اللجنة مواصلة النظر فيها في دورتها القادمة.

١١ - وعلى الرغم من أن اللجنة أجرت مناقشات تفصيلية بشأن المادة ٤٤ التي تتناول مسألة تعيين الحدود بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة، قررت اللجنة تأجيل اعتماد هذه المادة إلى أن يتسنى لاجتماع للدول الأطراف أن يستعرض المواد المقترحة التي وضعتها اللجنة بشأن هذه المسألة.

١٢ - ونظم الاحتفال الذي أدلى فيه أعضاء اللجنة بالإعلان الرسمي في مقر الأمم المتحدة، يوم الخميس، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأشرف السيد هانس كوريل على سير الاحتفال، بالنيابة عن الأمين العام، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء. ولاحظ المستشار القانوني في البيان الذي أدلى به خلال الاحتفال، أن اللجنة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، وإنها ستقوم بدور أساسي في مجال رسم الحدود الخارجية للجرف القاري للدول الساحلية وراء ٢٠٠ ميل بحري، وتمنى لجميع الأعضاء النجاح في اضطلاعهم بدورهم الهام كأعضاء في اللجنة.

١٣ - ونظرا إلى أن اللجنة قد أنهت تقريبا الجولة الأولى من نظرها في النظام الداخلي، قررت أن تجري في دورتها القادمة القراءة الثانية للمواد، فضلا عن النظر في البنود المتبقية من جدول الأعمال، وهي: تنظيم الأعمال؛ وطريقة عمل اللجنة؛ والمبادئ التوجيهية لتقديم المشورة العلمية والتقنية إلى الدول الساحلية؛ ومسائل أخرى.

١٤ - وقررت اللجنة إنشاء هيئة فرعية تتألف من خمسة أعضاء لتتناول مسألة تقديم المشورة إلى الدول الساحلية. وفي أعقاب مشاورات أجريت بين الأعضاء، انتخب السيد علي ابراهيم بلتاجي، والسيد كازوتشيكا هامورو، والسيد نويل نيوتون سانت كلافير فرانسيس، والسيد كارل ه. ف. هينز، والسيد ملادين جوراسيش، أعضاء في هذه الهيئة الفرعية، مع تولي السيد هينز رئاستها.

١٥ - وقررت اللجنة أن تعقد دورتها القادمة في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. غير أن عددا قليلا من الأعضاء ذكروا أنهم لن يتمكنوا من الحضور بسبب التزامات سابقة. وأشار أعضاء آخرون إلى أنهم لا يستطيعون التعهد بحضور الدورة القادمة للجنة حتى تنظر حكوماتهم في الآثار المالية.

١٦ - وقررت اللجنة أيضا أن تعقد دورتين في عام ١٩٩٨، واحدة في الربع لمدة أسبوع، والثانية في الخريف لمدة اسبوعين.

١٧ - وقررت اللجنة كذلك أن تعرض على اجتماع الدول الأطراف مسألة إنشاء صندوق يديره الأمين العام للأمم المتحدة لكي ينظر فيها. ويستخدم هذا الصندوق لتغطية تكاليف سفر وإقامة أعضاء اللجنة من البلدان النامية.

١٨ - وأعرب الرئيس عن تقديره لجميع أعضاء اللجنة للأسلوب الصريح غير المتحفظ الذي دارت فيه المناقشات، فضلا عن تعاونهم في العمل البناء الذي تم الاضطلاع به أثناء الدورة، والتقدم الكبير الذي أحرز بالفعل فيما يتعلق بالنظام الداخلي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للسيد هانس كوريل ولموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لإعدادهم وثائق اللجنة ولما قدموه من مساعدة أثناء الدورة، وكذلك لغيرهم من الموظفين، بما فيهم المترجمون الشفويون، الذين ساهموا في خدمة الدورة الأولى للجنة.

-----